بترك الصلاة متعمدا فيترك القياس به فاما كان وجوب القضاء
في الصوم والصلاة معقولا لانه اوجب ما قدر عليه وهو
اصل الواجب وسقط ما لم يقدر عليه وهو فضل الوقت
لحديث ام المذنبات المشهور كمن نذر صوم يوم قدم
ولم يصم فان قضاءه واجب عندنا المحققين وغير واجب
عندهم لعدم ورود النص فيه وفيها يظهر فائدة الخلاف
وهي اذا فات المنذور بمرض او بغيره واما اذا افوته وجب
القضاء اتفاقا لانه لما فوته فقد التزمه ثانيا وهو عندهم
بمنزلة نفل مقصود قال ابو اليسر الفوات والتفويت سواء
عندهم في وجوب القضاء فعلى هذا الظهر ثمرة الخلاف في
التوضيح قال شيخ قوام الدين الاتقاني الصحيح عندي قول
العراقيين لان الامر بالاداء في وقت بعينه لا يتناول ما
بعده كما امر عبد بفعل في يوم الجمعة لا يتناول انه مامور به
بعده ولو امره بكون غير الامر الاول والبه مال الامامان
الفزاري والرازي قال محمد بن سلام القول الاول اشبه بمسايل
الصحابة ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في
السفر اربعا ولو فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين
ومن فاتته صلاة الليل مع الامام قضاها في النهار جهرا
ولو فاتته صلاة النهار قضاها بالليل سرا ولقائل ان يقول
وجوب مراعاة الظهر وعدمه وكذا القصر والاتمام مما يختار
انا وجوب القضاء بما يختار المثل للامة وجب بالسبب

Copyright © King Saud University

الاول فان قلت اذا فاتت صلاة من مريض قادر على الايماء
فقط فقضاها في الصحة بغضبها كصلاة الاصحاء وكذا اذا
فاتت صلاة في الصحة فقضاها في المرض يجزيه الايماء فلو كان
حال الاداء معتبرا لما جاز ذلك قلت ما صلى بالايماء في الفصل
الاول كان للضرورة فاذا صح زالت الضرورة فزال ما يثبت
بها وفي الفصل الثاني يثبت الضرورة فيثبت الايماء فان
قلت اذا وجب القضاء فيما بالنص كيف يستقيم قولكم
القضاء يجب بما يجب به الاداء قلت شرف بالنص ان الواجب
ما سقط وهذا الطلب نفس ما وجب بالامر ولهذا اسر قضاها
فان قلت اذا وجب قضاء المنذور بالقياس يكون القضاء
بسبب جديد لا بما وجب به الاداء قلنا القياس مظهر لا
مثبت فيكون وجوب قضاء المنذور ثابتا بالنص الوارد في
وجوب قضاء الصوم والصلاة فيكون الوجوب في الكل
بالسبب السابق وفيما اذا نذر ان يعتكف شهرا رمضان
فصام ولم يعتكف انما وجب القضاء بصوم منذور وهذا
اشارة الى سؤال وارد على قول المحققين وهو ان يقال لو كان
القضاء بالسبب الاول لكان ينبغي ان لا يجب القضاء في
هذه المسئلة كما ذهب اليه ابو يوسف اذ لا اثر للنذر الموجب
للاعتكاف في ايجاب الصوم لكونه مضافا الى رمضان ولا
يمكن ايجاب القضاء بالصوم لانه لا اعتكاف الا بالصوم
مع ان قضاءه واجب بصوم منذور بالاتفاق ولهذا قضاء